الأمم المتحدة

A/HRC/21/23

الجمعية العامة

Distr.: General
25 June 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والعشرون

البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حقوق الشعوب الأصلية

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٨/١٨. وهو يتضمن معلومات عن التطورات ذات الصلة في هيئات وآليات حقوق الإنسان ويلخص الأنشطة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في المقر وميدانياً والتي تسهم في تعزيز أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وفي تطبيقها تطبيقاً كاملاً، ومتابعة مسألة فعالية الإعلان. وهذا التقرير يشمل الفترة من أيار/ مايو ٢٠١١ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٢.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٢	٣
ثانياً –	أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	٣-٢٣	٣
	ألف- مبادرة الشراكة للشعوب الأصلية الصادرة عن الأمم المتحدة	٦-٨	٤
	باء – بناء القدرات	٩-١٢	٦
	جيم- الأدوات التوجيهية	١٣-١٦	٧
	دال- أنشطة البعثات الميدانية	١٧-٢٣	٨
ثالثاً –	هيئات وآليات حقوق الإنسان	٢٤-٣٣	١٠
	ألف- آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية	٢٤-٢٦	١٠
	باء – الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات	٢٧-٣٠	١٠
	جيم- الهيئات المنشأة بموجب معاهدات	٣١-٣٢	١١
	دال – الاستعراض الدوري الشامل	٣٣	١٢
رابعاً –	الاستنتاجات	٣٤-٣٧	١٣

أولاً- مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٨/١٨ المتعلق بحقوق الإنسان والشعوب الأصلية والمعتمد في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان مواصلة تقديم تقرير سنوي إلى المجلس عن حقوق الشعوب الأصلية يتضمن معلومات عن التطورات ذات الصلة في هيئات وآليات حقوق الإنسان وعن الأنشطة التي تضطلع بها المفوضية في المقر وميدانياً والتي تسهم في تعزيز أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واحترامها وتطبيقها تطبيقاً كاملاً.

٢- ويركز هذا التقرير على بعض الأمثلة التي توضح أنشطة ومبادرات المفوضية في المقر وفي الميدان، والتي تسهم في التطبيق الكامل لحقوق الشعوب الأصلية. ولا يهدف تقديم تلك الأمثلة إلى إعطاء نظرة عامة شاملة عن عمل المفوضية بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بل إعطاء بعض الأمثلة للإجراءات المتخذة على المستوى القطري والإقليمي وعلى مستوى المقر. كما يقدم التقرير استعراضاً لآخر المستجدات داخل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي يتعلق عملها بالشعوب الأصلية.

ثانياً- أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

٣- خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان العمل في فئة عريضة من السياقات لتعزيز الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية وتطبيقه تطبيقاً كاملاً. وما تزال حقوق الشعوب الأصلية تمثل مسألة ذات أولوية بالنسبة للمفوضة السامية، وترد قضايا الشعوب الأصلية بشكل بارز في خطة المفوضية للإدارة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٤- وقد تناولت المفوضة السامية بانتظام حقوق الشعوب الأصلية خلال اتصالاتها بالسلطات وغيرها من الجهات المعنية. وأعربت عن قلقها بشأن حقوق الشعوب الأصلية في مختلف البيانات التي أدلت بها في المحافل الحكومية الدولية وغيرها من المحافل، بما في ذلك البيان الذي أدلت به في وسائط الإعلام في ٩ آب/أغسطس ٢٠١١ بمناسبة اليوم الدولي للسكان الأصليين في العالم والذي ركز على مسألة التشاور مع الشعوب الأصلية وضرورة الحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة فيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية والمشاريع الإنمائية. وقد التقت المفوضة السامية بعدد كبير من ممثلي الشعوب الأصلية في جنيف وخلال زياراتها القطرية التي شملت أستراليا في أيار/مايو ٢٠١١ والمكسيك في تموز/يوليه ٢٠١١ وغواتيمالا في آذار/مارس ٢٠١٢. كما تناولت نائبة المفوضة السامية حقوق الشعوب الأصلية خلال زياراتها إلى أوروغواي وباراغواي وشيلي وفي سياقات أخرى.

٥- وقد اضطلعت المفوضية أيضاً بدور فعال في الجهود المبذولة لتسليط الضوء على الشعوب الأصلية في إطار مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال دعمها لآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية (ترد مناقشة ذلك أدناه) وعن طريق تنظيم أول حلقة نقاش لمجلس حقوق الإنسان عن قضايا الشعوب الأصلية، خلال انعقاد دورته الثامنة عشرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حيث تم تخصيصها لموضوع لغات الشعوب الأصلية وثقافتها.

ألف- مبادرة الشراكة للشعوب الأصلية الصادرة عن الأمم المتحدة

٦- واصلت المفوضية الاضطلاع بدور فعال في مختلف المبادرات المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك في إطار فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية. كما أصبحت مبادرة الشراكة للشعوب الأصلية الصادرة عن الأمم المتحدة جاهزة للعمل تماماً في عام ٢٠١١. وبدأ تنفيذ المبادرة المشتركة بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والشعوب الأصلية. وهدفها هو النهوض بتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وإنفاذها، كما هو منصوص عليه في الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية وفي اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩(١٩٨٩) بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، لا سيما عن طريق العمل على المستوى القطري. وقد أطلقت المبادرة رسمياً في نيويورك في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١، بمشاركة نائب الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وكذلك الإدارة العليا للوكالات المعنية.

٧- وبعد إطلاق المبادرة، شكلت منظمات الأمم المتحدة الشريكة مجلساً للسياسات ضم خبراء من الشعوب الأصلية وممثلين من الأمم المتحدة على المستوى الإداري. وقد وردت ترشيحات خبراء الشعوب الأصلية من المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية. وانتخبت المفوضية رئيساً مشاركاً عن منظمات الأمم المتحدة المشاركة وانتخب خبراء الشعوب الأصلية راجا ديفاسيش روي رئيساً مشاركاً عنهم. ويضم خبراء الشعوب الأصلية الأعضاء في المجلس السيد أديلفو ريجينو مونتيس (وزير شؤون الشعوب الأصلية، في حكومة ولاية أواكساكا في المكسيك)، والسيدة أنغيلا رايلي (مديرة مركز دراسات الهنود الأمريكيين، وأستاذة القانون في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، ورئيسة المحكمة العليا لمواطني أمم بوتاواتومي، في الولايات المتحدة الأمريكية) والسيد هندو أومارو إبراهيم من تشاد (منسق رابطة نساء الشعوب الأصلية في تشاد).

٨- وقد اتخذ عدد من القرارات الرئيسية خلال اجتماع مجلس السياسات المعقود في يومي ٢٧-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بما في ذلك ما يتعلق بوضع الصيغة النهائية

لاختصاصات مجلس السياسات والإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. كما استعرض المجلس البرامج القطرية الستة التالية للأمم المتحدة بالإضافة إلى برنامج إقليمي واحد وأقرها جميعاً لتدعمها مبادرة الشراكة للشعوب الأصلية الصادرة عن الأمم المتحدة بمبلغ إجمالي قيمته ٠٠٠ ٣٢٠ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى الكيانات التابعة للأمم المتحدة المدرجة أدناه، تتضمن كافة المشاريع الشراكة مع الشعوب الأصلية والسلطات في البلدان المعنية:

(أ) دولة بوليفيا المتعددة القوميات (منسق مقيم (شريك رائد) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة العمل الدولية)، لدعم تطوير التشريعات وإنفاذ حق التشاور والمشاركة للشعوب الأصلية مع التركيز على الشعوب الأصلية الأكثر ضعفاً؛

(ب) الكاميرون (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (شريك رائد) ومنظمة العمل الدولية) لدعم الإصلاحات القانونية والمؤسسية في الكاميرون بهدف تعزيز احترام مبدأ الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية؛

(ج) جمهورية أفريقيا الوسطى (ومنظمة العمل الدولية (شريك رائد) وصندوق الأمم المتحدة للسكان)، لدعم استعراض الحكومة للقوانين والسياسات والخدمات لتنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة وأحكام الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛

(د) نيبال (منظمة العمل الدولية (شريك رائد) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان) لدعم تنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ والإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية من خلال اللجان المحلية المعنية بالرصد والتخطيط والميزنة؛

(هـ) نيكاراغوا (مسؤول تنسيق مقيم وآلية الأمم المتحدة للتشاور مع الشعوب الأصلية) لدعم تعزيز آليات المعارف والتشاور من أجل الشعوب الأصلية بغية تيسير تنفيذ الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩؛

(و) الكونغو (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (شريك رائد) ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان) لدعم إنفاذ القانون الوطني بشأن الشعوب الأصلية إلى جانب الدعوة إلى التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩؛

(ز) منطقة جنوب شرق آسيا (المركز الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (شريك رائد) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان) لدعم البرنامج الإقليمي بشأن الشعوب الأصلية مع التركيز على استعراض القوانين

والحوارات الوطنية/الإقليمية حول الحقوق في الأراضي وحول الموارد الطبيعية الخاصة بالشعوب الأصلية.

باء- بناء القدرات

٩- عقب إجراء مشاورات موسعة، نقحت المفوضية شكل برنامجها المتعلق بالزمالات الدراسية للشعوب الأصلية. وكان البرنامج يتألف فيما مضى من أربعة عناصر لغوية متميزة (هي الإنكليزية والإسبانية والروسية والفرنسية) يتم تفعيلها خلال مراحل مختلفة على مدار السنة. وفي سنة ٢٠١١، نظم برنامج جنيف، وهو أحد مكونات برنامج الزمالات الدراسية، للمرة الأولى في إطار برنامج تدريبي واحد يضم المجموعات اللغوية الأربع جميعها حيث ضم معاً ٢٥ من المتمتعين بزمالات من السكان الأصليين ممن يتحدثون الإنكليزية والإسبانية والروسية والفرنسية في برنامج تدريب خلال الفترة من ٢٠ حزيران/يونيه إلى ٢٢ تموز/يوليه. وقد مكن البرنامج بشكله الجديد كافة المتمتعين بزمالات من إجراء ملاحظات والمشاركة بفعالية في الدورة السنوية لآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية وأتاح للمتمتعين بالزمالات مزيداً من الفرص للتفاعل مع ممثلي الشعوب الأصلية من مختلف المناطق في العالم. وفي إطار إصلاح برنامج الزمالات الدراسية للشعوب الأصلية، أدرجت المفوضية الزمالة الأقدم للشعوب الأصلية. وقد انضم أول زميل أقدم من السكان الأصليين إلى قسم الشعوب الأصلية والأقليات التابع للمفوضية في الفترة من ٩ أيار/مايو إلى ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١.

١٠- وقد عقدت المفوضية عدداً من دورات التدريب والإحاطة الإعلامية كجزء من جهودها للنهوض بالإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك جلسات الإحاطة الإعلامية لموظفي المفوضية ولهيئات معاهدات حقوق الإنسان. كما شاركت المفوضية في حلقة عمل تدريبية نظمت للفريق القطري التابع للأمم المتحدة في الكونغو بشأن قضايا الشعوب الأصلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وقد عقدت حلقة العمل التي نظمتها أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية بالاشتراك مع مكتب الفريق القطري في إطار بدء العمل بالمبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن قضايا الشعوب الأصلية وركزت على التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية والقانون رقم ٥-٢٠١١ الذي صدر مؤخراً وذلك لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية في الكونغو وحمايتها.

١١- وقد واصل صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية، الذي تديره المفوضية على أساس مشورة مجلس أمناء الصندوق، دعم مشاركة منظمات السكان الأصليين في دورات آلية الخبراء والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وقد اختار مجلس أمناء الصندوق ٣٠ ممثلاً لجماعات ومنظمات السكان الأصليين لحضور الدورة العاشرة للمنتدى الدائم المعقودة في أيار/مايو ٢٠١١ و٢٤ من مقدمي الطلبات من السكان الأصليين لحضور الدورة الرابعة لآلية الخبراء في تموز/يوليه ٢٠١١.

١٢- وتمكن مجلس الأمناء في دورته الخامسة والعشرين المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١٢، آخذاً في الحسبان الانخفاض الكبير في التبرعات التي تم تلقيها، من اختيار ٢٣ ممثلاً فحسب عن جماعات ومنظمات السكان الأصليين لحضور الدورة الحادية عشرة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٢ و١٦ ممثلاً فقط عن السكان الأصليين لحضور الدورة الخامسة لآلية الخبراء. وعملاً بالولاية الموسعة للصندوق، أوصى الصندوق أيضاً بتقديم أربع منح لتمكين ممثلي السكان الأصليين من حضور الدورة الثالثة عشرة للاستعراض الدوري الشامل وبتوفير منحة واحدة لتمكين أحد ممثلي السكان الأصليين من حضور الدورة العشرين لمجلس حقوق الإنسان. كما خصص مبلغ ٣٩٤ ٥٢ دولاراً أمريكياً ليتسنى اختيار سبعة عشر ممثلاً عن جماعات ومنظمات السكان الأصليين في الاجتماعات الافتراضية الثلاثة فيما بين الدورات التي عقدت في أيار/مايو والمقرر عقدها في آب/أغسطس وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ لحضور دورات هيئات معاهدات حقوق الإنسان ودورات الاستعراض الدوري الشامل ومجلس حقوق الإنسان التي ستعقد في الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى آذار/مارس ٢٠١٣. وعقد المجلس أيضاً اجتماعه السنوي مع المانحين في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٢.

جيم- الأدوات التوجيهية

١٣- واصلت المفوضية تعاونها الوثيق مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعنية فيما يخص قضايا الشعوب الأصلية. وفي الاجتماع التشاوري الذي نظمته المفوضية في جنيف في تموز/يوليه ٢٠١١، قام ممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الاتحاد الروسي وأستراليا وبنما وبيرو وجنوب أفريقيا والسلفادور والفلبين وكندا وكينيا وماليزيا وناميبيا ونيوزيلندا بتبادل أمثلة محددة وممارسات يمكن أن تكون جيدة لتناول حقوق الشعوب الأصلية على المستوى القطري من أجل تعزيز التثقيف والتوعية؛ وتناول الشكاوى؛ والوساطة وتسوية المنازعات؛ واستعلامات الجمهور بشأن حقوق معينة؛ والتحقيقات التشريعية وإصلاحات القوانين؛ والمشاركة مع الآليات الدولية أو الإقليمية، والعمل في الشراكات مع الشعوب الأصلية. كما أقامت المفوضية شراكات مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية للوقوف على طريقة عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للنهوض بحقوق الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية. وقد نظم اجتماع في دولة بوليفيا المتعددة القوميات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ لمناقشة أمثلة عملية للعمل الذي اضطلعت به المؤسسات الوطنية في المنطقة.

١٤- وقد أسهمت تلك الأنشطة مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدليل الذي تعده المفوضية بالتعاون مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان حول الطريقة التي يمكن بها للمؤسسات الوطنية لحقوق

الإنسان المضي قدماً بتنفيذ الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وقد تم تلقي قدر كبير من المعلومات والعديد من التعليقات المفيدة خلال الاجتماعات المذكورة أعلاه وسترد في الصيغة النهائية للدليل المقرر استكماله بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

١٥- وبالتعاون مع أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، نظمت المفوضية اجتماعاً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في نيويورك لمراجعة مسودة الكتيب المعد لفائدة البرلمانيين عن الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وحضر الاجتماع مجلس استشاري من الخبراء والشركاء المؤسسيين، بمن فيهم الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن المقرر إصدار صيغة نهائية للكتيب بحلول عام ٢٠١٢.

١٦- وقد واصلت المفوضية توجيه اهتمام خاص إلى حالة الشعوب الأصلية المنعزلة طوعاً وأصدرت مبادئ توجيهية في أيار/مايو ٢٠١٢ بشأن الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية والتي جرى معها اتصال مبدئي في حوض الأمازون ومنطقة التشاكو، عقب سلسلة من المشاورات في المنطقة، شملت إكوادور وباراغواي والبرازيل ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو وجمهورية فترويلا البوليفارية وكولومبيا. ويجري حالياً تنفيذ العديد من المبادرات مع البعثات الميدانية للمفوضية وبالتعاون مع السلطات المعنية، لتعزيز تلك الأداة الجديدة التي أثرت بالفعل في عمليات صنع القرار على المستوى الوطني.

دال- أنشطة البعثات الميدانية

١٧- اضطلعت البعثات الميدانية للمفوضية بطائفة من الأنشطة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على المستويين الإقليمي والقطري، بما في ذلك رصد ودعم مبادرات الإصلاح القانوني والتعاون التقني وبناء القدرات، فضلاً عن إذكاء الوعي العام. وقد تم تسليط الضوء على بعض تلك المبادرات أعلاه فيما يتعلق بأنشطة مبادرة الشراكة للشعوب الأصلية الصادرة عن الأمم المتحدة ويرد في الفقرات التالية وصف لبعض الأنشطة الإضافية المنتقاة.

١٨- وخلال عام ٢٠١١، قام مكتب المفوضية الإقليمي لمنطقة أمريكا الوسطى بتقييم حالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية في بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس. وعليه، وضعت خطة عمل لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية بمشاركة الشعوب الأصلية من خلال آلية إقليمية للتشاور مع الشعوب الأصلية أنشأها المكتب الإقليمي في عام ٢٠١٠.

١٩- وواصل المكتب في غواتيمالا دعم دور سلطات السكان الأصليين في حماية الحق في الأراضي والأقاليم وحق التشاور. وقد تضمنت الأنشطة تنظيم اجتماع بالاشتراك مع سلطات السكان الأصليين في توتونيكابان بمناسبة اليوم الدولي للسكان الأصليين في العالم، بمشاركة سلطات السكان الأصليين من جميع أنحاء البلد. وتوخى الاجتماع مناقشة الوضع

الحالي لأراضي الشعوب الأصلية والاستراتيجيات المشتركة لحماية النفاذ إلى الأراضي والأقاليم. وفي سياق برنامج المايا (الذي مولته حكومة النرويج)، نفذ المكتب المرحلة الثالثة من "برنامج التدريب التقني على التقاضي الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان دفاعاً عن حقوق الشعوب الأصلية". وبدأت خمس عشرة منظمة بالفعل عرض حالاتها أمام الهيئات الإدارية والقضائية، بما في ذلك أمام المحكمة الدستورية لغواتيمالا.

٢٠- وفي إكوادور، شارك مستشار حقوق الإنسان في العديد من جلسات الاستماع وحلقات العمل التي نظمتها لجنة القضاء مع هيكل الدولة للمجلس الوطني بالاشتراك مع الخبراء والأكاديميات وقادة الشعوب الأصلية بشأن مشروع القانون المتعلق بالتنسيق والتعاون فيما بين أنظمة القضاء العادية وأنظمة القضاء الخاصة بالشعوب الأصلية. كما أصدر مستشار حقوق الإنسان بالاشتراك مع وزارة العدل ووزارة حقوق الإنسان والطوائف الدينية ووزارة المواريث في إكوادور شريط فيديو يحمل عنوان "العيش بعدالة" ويصور ثلاث حالات حقيقية لقضاء السكان الأصليين بهدف النهوض بالمناقشات المستنيرة بشأن قضاء السكان الأصليين وعلاقته بنظام القضاء الرسمي في إكوادور. كما وضع أربع وحدات تدريبية بشأن حقوق الشعوب الأصلية في مجالات الشرطة الوطنية والمؤسسة العسكرية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وموظفي القضاء. وقدمت أيضاً المساعدة التقنية لقضاة محكمة العدل العليا والمحكمة الدستورية بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يخص الشعوب الأصلية.

٢١- وفي بوروندي، نظم القسم المعني بحقوق الإنسان والعدالة التابع لمكتب الأمم المتحدة حلقة عمل لإذكاء الوعي بحالة حقوق الإنسان لمجتمع الباتوا الأصلي. ونظم المكتب أيضاً سلسلة من المناسبات للاحتفال باليوم الدولي للسكان الأصليين في العالم في مقاطعة مورامفيا في عام ٢٠١١.

٢٢- كما دأبت البعثات الميدانية للمفوضية على تأييد عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وقدمت الدعم للزيارات القطرية التي تجريها المفوضة السامية. فعلى سبيل المثال، قدم المكتب الإقليمي في منطقة المحيط الهادئ الدعم لزيارة المفوضة السامية إلى أستراليا حيث رحبت بالاعتذار القومي من جانب أستراليا واعترافها الرسمي بالإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، معربة مع ذلك عن قلقها بشأن السكان الأصليين وسكان جزر مضيق تورِس وداعية إلى إعادة التفكير بشكل جذري في التدابير المتخذة في إطار الاستجابة في حالات الطوارئ في إقليم الشمال. كما التمس المكتب الإقليمي تيسير الحوار مع الوزير المختص بشؤون السكان الأصليين فيما يتعلق بمشروع التشريع المعنون "نحو مستقبل أفضل" والمقترح للاستعاضة عن التشريع الخاص بالاستجابة في حالات الطوارئ في إقليم الشمال.

٢٣- وشرعت المفوضية أيضاً في عملية لإعداد توجيهات لبعثاتها الميدانية بشأن التشاور مع السكان الأصليين عن طريق جمع الممارسات المتبعة حتى الآن في شتى المناطق سواء

فيما يتعلق بعمل المكتب الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا والمكتب القطري في كمبوديا أو بعمل البعثات الميدانية في أمريكا الوسطى والجنوبية.

ثالثاً- هيئات وآليات حقوق الإنسان

ألف- آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية

٢٤- عقدت آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية دورتها الرابعة في تموز/يوليه ٢٠١١. وإلى جانب مناقشة تنفيذ الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، اعتمدت آلية الخبراء تقريرها النهائي بشأن دراستها عن الشعوب الأصلية وحق الشعوب في المشاركة في صنع القرار، بما في ذلك مشورتها رقم ٢(٢٠١١) بشأن الشعوب الأصلية وحقها في المشاركة في صنع القرار. وقدمت الدراسة مع عدد من المقترحات التي أصدرتها آلية الخبراء إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة عشرة التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، والتي تضمنت لأول مرة حواراً تفاعلياً مع ممثلي آلية الخبراء.

٢٥- وفي آذار/مارس ٢٠١٢، نظمت المفوضية حلقة عمل للخبراء حول لغات الشعوب الأصلية وثقافاتها بالتعاون مع كلية الحقوق بجامعة برونيل. وكان الهدف الرئيسي لحلقة العمل هو الحصول على إسهامات إضافية موضوعية في الدراسة المواضيعية التي أجرتها آلية الخبراء بشأن دور اللغات والثقافات في تعزيز حقوق وهوية الشعوب الأصلية وحمايتها، لمناقشتها في الدورة الخامسة لآلية الخبراء في تموز/يوليه ٢٠١٢.

٢٦- واضطلعت آلية الخبراء بعدد من الأنشطة فيما بين الدورات، بما في ذلك الإسهام في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وفي التشاور مع منظمة اليونسكو حول تعاونها مع الشعوب الأصلية وفي المحفل المعني بقضايا الأقليات وفي الاجتماعات الأولية المواكبة لتنظيم المؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية وفي الدورتين العاشرة والحادية عشرة للمنتدى الدائم للأمم المتحدة المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وعلاوة على ذلك، أنشأت آلية الخبراء شبكة أكاديمية غير رسمية لإقامة علاقات صداقة مع الأكاديميات التي يتناول عملها قضايا الشعوب الأصلية على المستويين المحلي والدولي.

باء- الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات

٢٧- تندرج مختلف الأنشطة التي اضطلع بها المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية في السنة الماضية ضمن أربعة مجالات للعمل هي: تعزيز الممارسات الجيدة والتقارير القطرية والاستجابة لحالات الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والدراسات المواضيعية. وفيما يتعلق بتعزيز الممارسات الجيدة، شارك المقرر الخاص على سبيل المثال في مناقشات مع قادة

الشعوب الأصلية والمسؤولين الحكوميين في بيرو والبرازيل بشأن تطوير آليات التشاور مع الشعوب الأصلية.

٢٨- وفيما يتعلق بالنظر في حالات انتهاكات حقوق الإنسان، تلقى المقرر الخاص عدداً كبيراً من ادعاءات بانتهاكات لحقوق الشعوب الأصلية في حالات محددة وأبلغ الحكومات المعنية في مناسبات عديدة بقلقه إزاء تلك الادعاءات. وأجرى المقرر الخاص خلال السنة الماضية زيارتين قطريتين: إلى الأرجنتين في تشرين الثاني/نوفمبر وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وإلى الولايات المتحدة الأمريكية في نيسان/أبريل وفي أيار/مايو ٢٠١٢. وفيما يخص العمل المواضيعي، يركز المقرر الخاص في مسألة الصناعات الاستخراجية تنفذ عملياتها في أقاليم السكان الأصليين أو بالقرب منها.

٢٩- وواصل المقرر الخاص تعاونه مع المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية ومع آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية. واجتمع بهما لتبادل جداول العمل وتحديد نقاط القوة في ولاية كلاً منهما وحدودها واستكشاف أساليب الاضطلاع بعملهما بأكثر الطرق فعالية.

٣٠- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قام مكلفون آخرون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بدراسة نظر أصحاب ولايات خاصة أخرى وضع الشعوب الأصلية في إطار ولاياتهم. فعلى سبيل المثال، شجع المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد في تقريره عن زيارته إلى باراغواي (انظر الوثيقة A/HRC/19/60/Add.1) الحكومة على الاهتمام بشكل أكثر انتظاماً بالضعف الهيكلي لأفراد الشعوب الأصلية ولا سيما في المناطق الريفية في سياق الأنشطة التبشيرية. كما تناول المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء قضايا الشعوب الأصلية في عدد من السياقات، بما في ذلك في تقريره عن زيارته إلى المكسيك (انظر الوثيقة A/HRC/19/59/Add.2) حيث لفت الانتباه ضمن جملة أمور إلى الفروق الملحوظة في المؤشرات ذات الصلة بالحق في الغذاء بين السكان الأصليين والسكان غير الأصليين.

جيم- الهيئات المنشأة بموجب معاهدات

٣١- تناول العديد من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الشعوب الأصلية في دوراتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث قدمت ملاحظات بشأن مواضيع تنوعت بين سبل الحصول على الرعاية الطبية وضرورة احترام مبدأ الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية في الأراضي والأقاليم التقليدية للشعوب الأصلية.

٣٢- فعلى سبيل المثال، عقدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان دورتها الثالثة بعد المائة في الفترة من ١٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ حيث أشارت إلى الشعوب الأصلية في ملاحظاتها الختامية بشأن النرويج (انظر الوثيقة CCPR/C/NOR/CO/6).

وعقدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دورتها السادسة والأربعين في الفترة من ٢ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١ وأثارت مسائل تتعلق بالشعوب الأصلية في الاتحاد الروسي (انظر الوثيقة E/C.12/RUS/CO/5) وفي الدورة السابعة والأربعين المعقودة في الفترة من ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تناولت اللجنة قضايا الشعوب الأصلية في الملاحظات الختامية المتعلقة بالأرجنتين (انظر الوثيقة E/C.12/ARG/CO/3). وعقدت لجنة حقوق الطفل دورتها السابعة والخمسين في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ وأصدرت استنتاجات وتوصيات بشأن الشعوب الأصلية في كوستاريكا (انظر الوثيقة CRC/C/CRI/CO/4) وفنلندا (انظر الوثيقة CRC/C/FIN/CO/4) وتناولت نفس اللجنة قضايا الشعوب الأصلية في بنما (انظر الوثيقة CRC/C/PAN/CO/3-4) خلال دورتها الثامنة والخمسين المعقودة في الفترة من ١٩ أيلول/سبتمبر إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وعقدت لجنة القضاء على التمييز العنصري دورتها التاسعة والسبعين في الفترة من ٨ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وأثارت القضايا المتعلقة بالشعوب الأصلية في ملاحظاتها الختامية بشأن باراغواي (انظر الوثيقة CERD/C/PRY/CO/1-3). كما طرحت قضايا الشعوب الأصلية في باراغواي في الملاحظات الختامية الصادرة عن لجنة مناهضة التعذيب خلال دورتها السابعة والأربعين المعقودة في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (انظر الوثيقة CAT/C/PRY/CO/4-6) والصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة خلال دورتها الخمسين المعقودة في الفترة من ٣ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (انظر الوثيقة CEDAW/C/PRY/CO/6). وعلقت نفس اللجنة على وضع الشعوب الأصلية في نيبال في دورتها التاسعة والأربعين المعقودة في الفترة من ١١ إلى ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١ (انظر الوثيقة CEDAW/C/NPL/CO/4-5).

دال- الاستعراض الدوري الشامل

٣٣- كثيراً ما كانت تعالج القضايا المتعلقة بالشعوب الأصلية في سياق الاستعراض الدوري الشامل طيلة دورته الأولى. فقد أثيرت تلك القضايا في العديد من التقارير الوطنية وتجميعات معلومات الأمم المتحدة وملخصات المعلومات والتوصيات الصادرة عن أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك تلك الصادرة في الدورتين المشمولتين بهذا التقرير. فعلى سبيل المثال، في دورة الاستعراض الدوري الشامل الحادية عشرة المعقودة في الفترة من ٢ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، صدرت توصيات تشير بوضوح إلى الشعوب الأصلية في بابوا غينيا الجديدة والدانمرك وسورينام وخلال الدورة الثانية عشرة المعقودة في الفترة من ٣ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، صدرت توصيات تشير إلى الشعوب الأصلية في سياق الاستعراضات المتعلقة بأوغندا وبجمهورية تنزانيا المتحدة وبجمهورية فنزويلا البوليفارية.

رابعاً- الاستنتاجات

٣٤- لقد ظلت حقوق الشعوب الأصلية تشكل أولوية بالنسبة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وعليه، كان الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية المرجع الرئيسي للمفوضية والإطار الأساسي لعملها. والمفوضة السامية نفسها أشارت تكراراً إلى معايير الإعلان في حوارها مع السلطات والشعوب الأصلية وكان دور الإعلان محورياً في الأعمال الأخرى التي تناولت الشعوب الأصلية وتراوحت بين برنامج الزمالات الدراسية وغيرها من الأعمال المتعلقة ببناء القدرات وبين تقديم المشورة التقنية وتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في صنع القرار على المستويين الدولي والوطني.

٣٥- كما قدمت المفوضية الدعم لطائفة واسعة من أعمال الولايات المكرسة للشعوب الأصلية، لا سيما أعمال المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية. وعلاوة على ذلك، قدمت المفوضية الدعم للجهود المبذولة لتعزيز إبراز حقوق الشعوب الأصلية في الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان وفي هيئات معاهدات حقوق الإنسان. ويسر ذلك بشكل أكبر التوسع الذي شهدته مؤخراً ولاية صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين، المكلف الآن بدعم مشاركة الشعوب الأصلية في هيئات معاهدات حقوق الإنسان وفي مجلس حقوق الإنسان على حد سواء.

٣٦- ويجري معظم عمل المفوضية المتعلق بالشعوب الأصلية على المستويين الإقليمي والقطري. وقد قدمت المفوضية توجيهات جديدة بشأن التحديات دون الإقليمية مثل تأمين حقوق الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية، واضطلعت البعثات الميدانية بطائفة من المبادرات الأخرى للنهوض بتنفيذ الإعلان وغيره من الصكوك الرئيسية الخاصة بحقوق الإنسان.

٣٧- وقد انضمت المفوضية خلال السنة إلى غيرها من كيانات الأمم المتحدة من أجل ضمان تحقيق الاتساق والحد الأقصى من التأثير التراكمي لعملها في الشعوب الأصلية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك التقدم المحرز في إطار مبادرة الشراكة للشعوب الأصلية الصادرة عن الأمم المتحدة باختيار البرامج القطرية والإقليمية الأولى لوضعها موضع التنفيذ.